



أداة I-CHECKIT للقطاع المالي

أبريل/نيسان 2023

مكافحة الاحتيال المالي

يتزايد استخدام المجرمين للوثائق المسروقة والاحتيالية لفتح حسابات مصرفية وارتكاب أعمال احتيالي مالي. وتطرح هذه الحسابات مخاطر جدية على صعيد الأمن لأنها تتيح تحويل أموال غير مشروعة.

لهذا السبب، أوصت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF) بوضع إطار شامل من التدابير ينبغي للبلدان أن تنفذه فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

والمنظومات التي تساعد على تحديد هوية الزبائن تتيح للقطاع المالي التحقق على النحو الواجب من خلفيتهم. وهذا ما يُشار إليه غالباً باسم "اعرف عميلك".



أداة I-CHECKIT في القطاع المالي

للتصدي لمشكلة الوثائق الاحتيالية، وافقت الجمعية العامة للإنتربول على توسيع نطاق I-Checkit ليشمل القطاع المالي.

I-Checkit هي برمجية تدقيق تتيح للشركاء من القطاع الخاص إجراء تقصيات فورية متقدمة بالتعاون مع أجهزة إنفاذ القانون. وهي تسد ثغرات أمنية وتشجّع على التعاون بين القطاعين العام والخاص عن طريق تيسير تبادل المعلومات.

ومن خلال التدقيق في الزبائن الجدد والحاليين، تُعين أداة I-Checkit على الوفاء بواجبات التحقق من الخلفية. ويمكن أن يساعد ذلك أيضاً على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتساعد I-Checkit أجهزة إنفاذ القانون على كشف وثائق الهوية الاحتيالية عن طريق قاعدة بيانات الإنتربول SLTD. ويمكن لبرمجية التدقيق هذه أن تساعد أيضاً على تحديد مكان المجرمين الذي صدرت بشأنهم نشرات إنتربول حمراء عن طريق قاعدة بيانات TDAWN (وثائق السفر المرتبطة بالنشرات الحمراء).



عملية التحقق من الخلفية

قبل أيّ تعاون مع مؤسسات مالية، يُجري الإنتربول عملية تحقق شامل من خلفيتها. ويتضمن ذلك استشارة المكتب المركزي الوطني في البلد المسجلة فيه المؤسسة قانونياً. ورهنا بالحصول على نتائج إيجابية، توقع المؤسسة المالية اتفاقاً بعدم الكشف عن المعلومات.



الإطار القانوني

تقديم خدمة I-Checkit متوقف على توفر إطار قانوني شامل. واتفاق التعاون بين الإنتربول والمؤسسة المالية ينص على ضوابط مناسبة تكفل التقيد بنظام الإنتربول لمعاملة البيانات.

وقبل أيّ اتفاق، يتعين على المؤسسة المالية إجراء تقييم لأثر معاملة البيانات في حمايتها، والتشاور مع الوكالة الوطنية لحماية البيانات إذا دعت الحاجة.

كيفية اشتغال I-CHECKIT

تُدار أداة I-Checkit عن طريق ربط إلكتروني مأمون بخدمات الويب. ويتيح ذلك للشركات الخاصة إحالة معلومات عن وثائق هوية زبائنها تلقائياً انطلاقاً من منظوماتها إلى منظومة الإنترنت للمعلومات. ويعني ذلك أن ليس لدى المؤسسات المالية إمكان وصول إلى قواعد بيانات المنظمة.

وتتيح برمجية التدقيق للمؤسسات المالية إحالة ثلاثة بنود معلومات عن وثائق الهوية (نوع الوثيقة، ورقمها، وبلد إصدارها).

والتدقيق في المعلومات في القطاع المالي يجري عندما يفتح زبائن جدد حسابات أو في سياق مواصلة التحقق من خلفية الزبائن الحاليين.



الإشعار بحصول مطابقت و متابعتها

يجري التدقيق في وثائق الهوية بمقارنتها بالمعلومات المسجلة في قاعدتي البيانات SLTD و TDAWN (النشرات الحمراء فقط). والبيانات المدققة فيها لا تشمل على أسماء الأفراد.

وعند حدوث مطابقة في قاعدة بيانات يصدر تنبيه فوري ليتم التحقيق في القضية. وتتوقف آلية إرسال التنبيهات ومتابعتها على الخيارين المعتمدين من البلدان الأعضاء للمشاركة في البرمجية.

الخيار 1

توجّه الإشعارات إلى الأمانة العامة للإنترنت والمكاتب المركزية الوطنية المعنية. ترسل الأمانة العامة إلى المؤسسة المالية إشعاراً بالمطابقة استناداً إلى الاستخدام الاحتمالي المحتمل لوثيقة الهوية.

الخيار 2

توجّه الإشعارات إلى الأمانة العامة للإنترنت والمكاتب المركزية الوطنية المعنية. لا يُرسل إشعار إلى المؤسسة المالية إذا وافق على ذلك المكتب المركزي الوطني مصدر البيانات استثناءً.

تستخدم المؤسسة المالية هذه المعلومات للتعلم في تحليل الحساب وربما لإصدار تقارير عن أنشطة مشبوهة. ويمكن لوحدة الاستخبارات المالية وأجهزة إنفاذ القانون استخدامها أيضاً للتحقيق في نشاط إجرامي.



يسعى الإنترنت إلى وضع إمكانات شرطية في متناول المجتمع الدولي. وتستند برمجية I-Checkit بالتالي إلى نموذج يقوم على استرداد التكاليف. يعني ذلك أن رسماً يُفرض لتغطية التكاليف اللازمة لتقديم الخدمة.

النموذج المالي



www.interpol.int



INTERPOL_HQ



INTERPOL_HQ



@INTERPOL_HQ



INTERPOL